الثورة
السبت 30 رمضان 1433هـ 18 اغسطس 2012م العدد (17441)

المرور يحمل وزارة النقل ونقابة السائقين المسئولية .. والأخيرتان ترفضان الرد

ارتفاع أسعار أجور النقل بين المحافظات..
ابتزاز مستمر يتعرض له المسافرون في الأعياد

يشكو الكثير من المواطنين الذين يرغبون في العودة والسفر من أمانة العاصمة إلى مسقط رؤوسهم في القرى والمحافظات اليمنية لقضاء إجازة عيد الفطر وزيارة أرحامهم وذويهم والجلوس مع أسرهم في ظاهرة سلبية أصبحت عادة موسمية تمارسها وسائل النقل ضد المسافرين قبيل حلول المناسبات والأعياد الدينية كعيد الفطر المبارك، ألا وهي ارتفاع أجور وسائل النقل بين المحافظات، الأمر الذي جعل البعض يرون في هذا الارتفاع الموسمي والذي يمكن وصفه بالمزاجي جدا وفقا لرغبة السائقين ونقابتهم، أصبح يمثل عائقا أمام الكثير من الناس وخصوصا أولئك الذين يريدون السفر مع عائلاتهم وأبنائهم ، حيث يتطلب الأمر لتحقيق ذلك مبلغاً من المال يضاهي راتب شهر كامل أو يزيد ، وقد أضاف ذلك هما حقيقياً إلى جملة الهموم التي يعاني منها المواطن اليمني، ويأتي هذا في ظل صمت الجهات المعنية، واستمرار السائقين باستغلال ذلك الصمت والاستمرار في الابتزاز ، وقد أبدى عدد من المواطنين تذمرهم الشديد من لجوء سائقي وسائل النقل إلى استغلال مناسبة العيد لرفع أجور النقل بصورة غير قانونية، ومتكررة كل عام.

تحقيق/ صفوان الفائشي

واستغرب المسافرون الذين تحدثوا لـ«الثورة» أن تشارك نقابة النقل مع السائقين في رفع هذه الأجور بصورة غير قانونية، حيث عمدت النقابة من جانبها إلى رفع قيمة ما يسمى بالكوشن «وهي ورقة الاشتراك للسائقين في محطات النقل بين الأمانة والمحافظات الأخرى والتي يدون فيها أسماء المسافرين في كل وسيلة نقل على حدة».

وانتقد المسافرون الصمت الذي تقابل به الجهات الرسمية مثل هذه المخالفات ذلك أن عملية رفع أجور المسافرين من الأمانة إلى بقية المحافظات يتم كل عام خلال إجازات عيد الفطر المبارك، وعيد الأضحى باتفاق بين النقابة والسائقين دون أن تحرك الجهات الرسمية ساكناً حيال ذلك.

حيث يفيد حمدي عبد الواحد محمد الشريحي أحد المسافرين إلى مدينة تعز بأنه دفع) 3500 (ريال مقابل السفر من صنعاء إلى تعز وفوق هذا يحتاج أيضا إلى مبلغ آخر للسفر من تعز إلى مسقط رأسه في صبر.

داعيا الجهات المعنية إلى مراعاة ظروف الناس والحد من هذا التلاعب والاستغلال الذي يتم على مرأى ومسمع من الجهات الرسمية.

وليد عبده غالب مسافر هو الآخر من صنعاء إلى الحديدة يؤكد أن أجور المواصلات إلى محافظته مرتفعة هي الأخرى، ودفع) 3500 (للبيجو الذي سيستقله إلى المحافظة.

ولا يقتصر الأمر على ارتفاع أجور المواصلات قبل وبعد وأثناء عيد الفطر المبارك على خط صنعاء تعز أو خط صنعاء الحديدة بل يشمل هذا كل المحافظات اليمنية ، والشكوى عامة لدى كل المسافرين بين مختلف المحافظات.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يتوقع مسافرون أن يعمد السائقون خلال يومي الجمعة والسبت إلى رفع الأجور بصورة أكبر مما هي عليه خلال اليومين الماضيين.

وتشهد إجازات الأعياد ارتفاعاً في أجور النقل للمسافرين من الأمانة إلى بقية المحافظات كل عام حيث يستغل السائقون اضطرار المواطنين للسفر خصوصاً خلال الخمسة الأيام الأخيرة من شهر رمضان المبارك، وقبيل عيد الأضحى ليرفعوا الأجور دون سند قانوني.

وقد حاولنا التواصل مع الإدارة العامة للمرور وطرحنا عليها مشكلة ابتزاز المواطنين من قبل سائقي وسائل النقل على الخطوط الطويلة في المحافظات ودور الإدارة العامة للمرور بضبط هذا الأمر لكن رد إدارة المرور جاء ليؤكد أن لا علاقة لهم بذلك ، حيث أوضح العقيد عبد الرزاق المؤيد – نائب مدير الإدارة العامة للمرور– أن الرقابة على أسعار أجور النقل بين المحافظات ليست مسؤوليتهم بل هي مسئولية وزارة النقل.

وأضاف: نحن كرجالات المرور في أمانة العاصمة وفي المحافظات والمديريات لا علاقة لنا بضبط أجور نقل الركاب، ودورنا إرشادي توعوي تنظيمي هدفه ضبط حركة السير، وضبط المخالفين، وتنظيم الحركة المرورية.

وتابع بقوله: لكنه وفي حال جاءنا أحد المواطنين يشكو سائق بيجو أو وسيلة نقل بأنه طلب منه مبلغاً كبيراً مقابل مواصلات فإننا نقوم بحجز سائق السيارة، ومن ثم التواصل مع الجهة المعنية، ممثلة بشركة النقل، لكنه لم يسبق وأن جاءتنا شكوى بهذا الخصوص.

مشيراً إلى أن مسئولية ضبط الأسعار تقع على نقابة السائقين ومكاتب النقل في أمانة العاصمة وفي غيرها من المحافظات وكذلك تحديد هذه الأسعار، على اعتبار أن نقابة السائقين لديها مندوبان فيما يُعرف بـ«الفرزات»، ومن واجبها ضبط هذا الأمر ومراعاة ظروف الناس.

بدورنا توجهنا إلى نقابة السائقين للسماع من عبده الغرباني ، عن موقف النقابة من ارتفاع أجور النقل ودورها في ضبط الأسعار لكننا لم نفلح في الحصول على رد ، بسبب عدم الرد .

بعدها توجهنا إلى المؤسسة المحلية للنقل البري حيث تحدث إلينا جمال الشوبري – مديرعام المؤسسة – بقوله : مسئولية ضبط الأسعار ومراعاة ظروف المواطنين خصوصا في مثل هذا المناسبات كعيدي الفطر والأضحى، تقع على مكاتب النقل وعلى السلطات المحلية.

موضحا أنهم في المؤسسة العامة للنقل التابعة لوزارة النقل وللحد من الاحتكار وتقديم الخدمة للمواطن بسعر مناسب قاموا خلال الأيام الماضية بإصلاح وصيانة عدد من الحافلات وإعادتها في الخدمة، بهدف خلق منافسة شريفة وكسر الاحتكار، وخصوصا في الأعياد، التي تفرض أسعارا مبالغ فيها على المواطنين.

وأكد الشوبري أن (باصات) المؤسسة بدأت بنقل المسافرين إلى محافظاتهم وستعمل خلال أيام العيد وطوال العام وسيتم رفع عدد الباصات، وبمبلغ رمزي لا يتجاوز) 1700 (ريال ، يأتي هذا بحسب الشوبري مراعاة لظروف المواطنين،وكذلك مراعاة ظروف العمال وذوي الدخل المحدود.

وأكد الشوبري على أهمية وجود قطاع عام يقدم خدمة للمواطنين بأسعار رمزية ويكسر الاحتكار ولهذا قامت وزارة النقل بإعادة إصلاح وصيانة الباصات كي تقدم الخدمة بأسعار معقولة، دون أي استغلال أو ابتزاز.

ولكي تتضح الصورة أكثر كان لابد من مواجهة الجهات المعنية ممثلة بمكتب النقل بأمانة العاصمة وقد تواصلنا مع الأخ بشير العميسي – مدير عام مكتب النقل بأمانة العاصمة – والذي رد علينا في البداية وعندما سمع منا حتى النهاية وعد بالتواصل معه في وقت لاحق ، لكنه بعد ذلك أغلق هاتفه وبشكل دائم ، رافضا الرد، وبدورنا أبلغنا سكرتارية وزير النقل بذلك.

وهذا يؤكد فشل وزارة النقل ومكتبها في أمانة العاصمة التي يستعد آلاف المواطنين لمغادرتها خلال أيام الأعياد ، تساندها في ذلك نقابة سائقي ومالكي سيارات الأجرة الخاصة بنقل المسافرين على الخطوط الطويلة بين المحافظات والمدن الرئيسية من السيطرة ووضع حد ورقابة ميدانية

ويأتي رفض مكتب النقل بأمانة العاصمة ونقابة السائقين على شكاوى المواطنين فيما يتعلق بأسعار أجور النقل خلال فترة الأعياد وبعدها ليؤكد المعلومات التي حصلنا عليها والتي تفيد بأن مكتب النقل يتلقى توجيهاته من السلطة المحلية في أمانة العاصمة وكذلك نقابة السائقين وبأن ابتزاز السائقين للركاب والمسافرين يتم بتواطؤ من مكتب النقل بأمانة العاصمة والسلطة المحلية ونقابة السائقين، ونؤكد هنا أننا قد حاولنا مراراً التواصل مع هذه الجهات أكثر من20 مرة، ولكن دون جدوى، لتظل أسعار أجور النقل بين المحافظات تلهب المواطنين وتكوي جيوبهم مع أنهم مقبلون على مناسبة تحتاج إلى الكثير من المستلزمات والنفقات، وأن تذهب رواتبهم ثمناً للذهاب والإياب إلى قراهم لزيارة أسرهم وأقربائهم وأرحامهم لهو مشكلة تستدعي التوقف عندها كثيراً.

فهل تعي الجهات المسئولة ممثلة بوزارة النقل ومكاتبها حجم هذه المعاناة التي تحل بالمواطن حيال هذه الاختلالات التي تصل إلى حد الابتزاز من قبل مقدمي هذه الخدمة؟

تصوير/ فؤاد الحرازي

رغم كونها ثقافة إيجابية:

مراكز التسوق الحديثة إتساع لا يخلو من المشاكل

«، في ظاهرة إيجابية تعزز اتساع ثقافة التسوق لدى المجتمع، تزايدات أعداد مراكز التسوق الحديثة في مختلف إتجاهات أمانة العاصمة المتخمة بالسكان ، وبأسواق الزحام لكن مع هذا التوسع لا تزال ثمة مشاكل ومعيقات تكتنف هذه المشاريع المدنية التحديثية، فما الجديد في إيجابياتها، وما الأجد في سلبياتها وماذا عن الاشتراطات الخاصة ببناء هذه المراكز حضرياً وتخطيطياً ومرورياً؟. في هذا التحقيق الميداني والمصور نسلط الضوء على مراكز التسوق الكبرى في أمانة العاصمة..

تحقيق/محمد محمد إبراهيم

●، كانت البداية من ملاحظات الجوانب الإيجابية لمواقع بعض مراكز التسوق خارج أمانة العاصمة.. فعلى شارع تعز قرب منطقة حزيز شرق السواد، حيث أقيم مركز تسوق كبير أو مجمع تجاري بعيداً عن الخط العام وبمواقف خاصة ومداخل مميزة وعلى امتداد الشوارع الخارجية من العاصمة سواء في حزيز أو الصباحة أو جولة آية خط مارب ، أو عمران بدأت تنشأ أسواق مميزة في المناطق الخالية والخفيفة بالبناء والزحام المروري الهائل:

■ شارع الستين أصبح مسرحاً لمراكز التسوق دون مراعاة لمواقف السيارات

○○○○

■ انتشار مراكز التسوق خارج العاصمة ظاهرة إيجابية يجب دعمها تخطيطاً..

○○○○

إخصائي التخطيط الحضري:
■ يجب أن تراعي هذه المراكز التخطيط الحضري المستقبلي لاتساع العاصمة

○○○○

مدير عام مرور الأمانة:
■ ثقافة التسوق انتقلت للخطوط الطويلة لتسبب حوادث مرورية تحصد أرواح البشر..

المهندس المعماري ، زياد الشميري إخصائي تخطيط حضري ، أكد أن هذه بوادر إيجابية أن تتكرر هذه المراكز، في أكثر من منطقة خارج زحام أمانة العاصمة..

وأكد الشميري أن مراكز التسوق الجديدة التي تلاحظ على شارع الخمسين وخط مارب وكذا شارع تعز الخارج إلى السواد لا تكفي لتخفيف الزحام داخل العاصمة خصوصاً مع ازدياد او ارتفاع مستوى ثقافة التسوق عند المجتمع، وما تزايد هذه المراكز إلا مؤشر على ارتفاع هذه الثقافة وانتشارها لكن ما يجب إدراكه، هو المعايير التي يجب أن تراعيها هذه المراكز ، خصوصاً معايير التخطيط الحضري للمدينة، وتحاشي التداخل في المساحات التي تعد مخططة تبع مرافق الدولة ، وأراضي الدولة ، وكذا الشوارع العامة، ومسارات الحركة المرورية..

.الحركة الكثيفة والإقبال الكبير على هذه المراكز ينم عن ثقافة تسوق جديدة تفر إلى المناطق التي يخف فيها الزحام لكن هذا الإقبال خلق اختناقات مرورية لم تكن تشهدها هذه المناطق كشارع الستين العام، حيث تحول جزءاً من الشارع نفسه إلى مواقف لهذه المراكز التي تتعدد على امتداد شارع الستين.

هذا ما لفت إليه مدير عام مرور أمانة العاصمة العقيد/ قيس الأرياني مؤكداً أن هذه المراكز المنتشرة لم تأخذ في حسبانها المواقف الكافية للسيارات والمركبات.. لا توجد في معظمها مسارب الدخول والخروج، والوقف بعيداً من الشوارع العامة. ولفت الارياني في ختام حديثه إلى أن ثقافة التسوق انتقلت إلى الخطوط الطويلة، مخلفة حوادث كارثية تحصد أرواح البشر حيث لا يقل الضحايا الأموات عن اثنين في أبسط الحوادث وبالتالي يجب مراعاة الجانب المروري في إنشاء مراكز التسوق الحديثة حتى لا تتكرر مشاكل الأسواق العشوائية والشعبية التي تنشأ على مقربة من المدن الكبرى والفرعية..

تصوير/ محمد حويس